

الخاتمة

قدمت الدراسة تحليلاً نقدياً للجذور الفكرية للديمقراطية الغربية؛ بهدف بيان أن الديمقراطية نظام سياسي قائم على مرتكزات، ومرتبطة بشروط محددة لا بد من وجودها لتحقيق الديمقراطية. وقد ناقشت الدراسة أهم تلك القواعد أو المرتكزات والتي منها: «سيادة الأمة»؛ أي حق الأمة المطلق في تبني نظام الحياة الذي تراه مناسباً من منطلق كونها تمثل المرجعية العليا في الدولة، و«الحل الوسط» الذي يعد أسلوباً دائماً لحل جميع المشكلات في الدولة. ويرتبط «الحل الوسط» بالعلمانية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، وينطلق من افتراض مؤاده أن مصالح المرء المتعلقة بالمبادئ والقيم والمصالح المادية لا بد أن تسوى بـ «الحل الوسط» عند نشوء نزاع في الدولة بين الأفراد. وهذا يعني بالضرورة عدم فرض قيم اجتماعية أو عقيدية على المجتمع؛ لأن ذلك يؤدي إلى الاستناد إلى المرجعية العقيدية أو الأخلاقية في حل المشاكل الاجتماعية، وهو ما يتعارض مع ديمقراطية الحل الوسط.

أما «الحرية» التي تمثل جوهر الديمقراطية فتقوم على النظرة الفردية للإنسان، وعلى جعله المرجعية العليا في الدولة. وتتحقق حرية المرء في النظام الديمقراطي عن طريق إقرار «حرية العقيدة»؛ أي حيادية الدولة تجاه العقيدة، وهي تعني حق الأفراد في تبني ما يشاؤون من عقائد دون تدخل من أحد. و«حرية الرأي» التي تعني - كذلك - حق الأفراد في تبني ما يرغبون من أفكار ومفاهيم ومعالجات. وقد انبثق عن حرية الرأي «التعددية السياسية»؛ لتعبر عن حق الجماعات المختلفة عقيدياً وفكرياً في العيش المشترك، وفي التنافس السياسي للوصول للسلطة

انطلاقاً من إقرار قاعدة تداول السلطة بين الجماعات المختلفة التي تقوم عليها التعددية السياسية .

وقد بينت الدراسة أن الديمقراطية نظام قائم على «فصل الدين عن الدنيا» . وتؤكد قواعد الديمقراطية - المشار إليها أعلاه - علمانية النظام ، فجعل الفرد المرجعية العليا في النظام مرتبط بإنكار هيمنة الدين على شؤون الحياة ، وبناء الدولة على الحرية والحل الوسط يدل على أن الدولة الديمقراطية تختلف عن غيرها بحياديتها العقيدية وبفسحها المجال لحرية الرأي لكل أفراد المجتمع . فالحرية في تبني الآراء والدعوة إليها - أياً كان مصدرها ونوعها - مكفولة للجميع في ظل النظام الديمقراطي . كما يعبر الحل الوسط بصدق عن علمانية النظام الديمقراطي ؛ وذلك بإخضاع كل شؤون الدولة للمساومة ؛ حيث تخضع جميع القرارات - العقيدية منها والأخلاقية والمصلحية - للحل الوسط الذي يعد ركيزة رئيسة من ركائز الديمقراطية الغربية العلمانية .

ونظراً لما للفكر الديمقراطي من أثر على الساحة السياسية وعلى الكتاب والمفكرين والمسلمين ؛ فقد قدمت الدراسة تحليلاً لمواقف عديد من الإسلاميين والحركات الإسلامية من الديمقراطية . وقد تبين أن معظم الكتاب والمفكرين الإسلاميين المعاصرين ينادون بتبني الديمقراطية ؛ إما بالقول بأن تبني الديمقراطية يعد ارتكاباً لأخف الضررين ، فالديمقراطية العلمانية «أقل شراً» من العلمانية الاستبدادية ، كما يقولون . أو بالقول بأن الديمقراطية لا تعارض الشريعة الإسلامية ، أو بإلباسها ثوباً شرعياً وجعلها جزءاً من تعاليم الشرع الإسلامي . وقد أدت المناداة بتبني الديمقراطية إلى إقرار القواعد السياسية التي تقوم عليها كالتعددية السياسية ، والتعددية الحزبية ، والمشاركة في السلطة ، وتداول السلطة عن طريق الانتخابات الدورية .

وبناءً على ما سبق؛ نادى الإسلاميون الديمقراطيون بضرورة التعددية السياسية المتمثلة في إفساح المجال لكل التيارات السياسية في لعب دور في الساحة السياسية انطلاقاً من حق الجماعات المتباينة عقيدياً في الوجود وفي التعايش مع غيرها، وحقها في التنافس من أجل الوصول إلى السلطة. وقد أدى هذا الموقف من التعددية إلى المناداة بالتعددية الحزبية؛ أي إقرار وجود أحزاب سياسية شيوعية وعلمانية وغيرها في المجتمع، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات، وفي طرح برامجها للتصويت عليها من منطلق حقها في الوجود في مجتمع تعددي.

وقد بينت الدراسة خطأ جعل الديمقراطية أساساً للعمل من أجل استئفاف الحياة السياسية الشرعية. فالدولة الإسلامية دولة شرعية يقوم نظامها على تطبيق أحكام الإسلام في واقع الحياة من منطلق سيادة الشرع، وليس على التعددية أو الحرية السياسية. وفي نظام الإسلام السياسي لا يجوز إقرار التعددية الحزبية أو السياسية بالمفهوم الغربي لتعارض ذلك مع قواعد الإسلام السياسية. والدولة الإسلامية لا تقوم بالرجوع إلى الديمقراطية العلمانية بل بالرجوع إلى أحكام الإسلام ومعالجاته السياسية المتعلقة بنظام الحكم الشرعي. وغياب نظام الإسلام السياسي لا يجوز أن يؤدي إلى تبني النظام الديمقراطي العلماني مهما سيقته له من حجج وقدمت له من مقدمات؛ وذلك لأن الديمقراطية، والعلمانية، والاستبداد السياسي، والدكتاتورية وأنظمة الطغيان كلها «طاغوت» لا يقربه الشرع الإسلامي، ولا يدعو إليه بحال من الأحوال.

وقيام بعض الإسلاميين بالدعوة إلى الديمقراطية وتسويغ تبنيها بتقريبها من الإسلام لا يدل بحال على أن الإسلام يجيز تبني الديمقراطية؛ «فلا ديمقراطية في الإسلام، ولا إسلام في الديمقراطية».